دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: العلوم السياسية في مصر : الواقع والمستقبل
المصدر: مجلة النهضة
الناشر: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي: وحيد، مريم
المجلد/العدد: مج 15, ع 3
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2014
الشهر: يوليو
الصفحات: 177 - 184
رقم MD: 525549
نوع المحتوى: اخرى
قواعد المعلومات: EcoLink
مواضيع: مؤتمرات، ندوات، عروض مؤتمرات
رابط: http://search.mandumah.com/Record/525549

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ندوات ومؤتمرات

العلوم السياسية فى مصر : الواقع والمستقبل

(وحدة الدراسات المستقبلية التابعة لمكتبة الاسكندرية ١١-١٢ فبراير ٢٠١٤)

مـريم وحيـد *

عقدت وحدة الدراسات المستقبلية التابعة لمكتبة الاسكندرية ببيت السنارى بالقاهرة ورشة عمل بعنوان " العلوم السياسية في مصر: الواقع والمستقبل " يومى ١١ و١٢ فبراير ٢٠١٤ . افتتحت ورشة العمل فى اليوم الأول بمحاضرة لد. محمد صفار بعنوان " العلوم السياسية في مصر: تاريخ الحقل واتجاهاته"، وفى اليوم الثانى تحدثت د. أمل حمادة عن " عقدة السلطة: العلوم السياسية ونماذج التغير الاجتماعي والسياسي" ثم اختتمت الورشة بحلقة نقاش أدارتها د. نادية أبو غازى حول "سيناريوهات تطور العلوم السياسية في مصر".

هدفت ورشة العمل إلى بحث واقع مدرسة العلوم السياسية المصرية وأزماتها الراهنة وآفاق مستقبلها في سياق التحولات السياسية التى تشهدها مصر. حضر اللقاء العديد من طلبة لعلوم السياسية و المهتمين بدراسة العلوم السياسية فى مصر وعدد من الأساتذة و المعيدين بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

دار النقاش حول الانتقال من حالة السكون فى علم السياسة فى مصر والذى واكب حالة السكون فى الواقع السياسى فيما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتغيرات المصاحبة للعلم فى خضم اللحظة التاريخية الدقيقة التى تمر بها الدولة المصرية، ودور عالم السياسة فى تلك اللحظة الفارقة بالمقارنة بدوره فى السابق وا إمكانية قيام عالم السياسة بدور أكبر بحيث لا يكون منفصلاً عن المجتمع .

* مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

افتتحت ورشة العمل بكلمة لمنظمها أستاذ محمد العربى الباحث السياسى بوحدة الدراسات المستقبلية الذى تطرق إلى حالة السكون التي تمكنت من هذا الحقل وما صاحبه من محاولات لتطويرالعلم وا ٍعادة بناء تقاليد العلم على أسس ما بعد حداثية وربما إسلامية غير أنه من الملاحظ أن هذه المحاولات لم تنجح في تطوير الحقل بما يكفي لتفسير الواقع السياسي والمجتمعي المتغير والمأزوم مما أدى لوجود أزمة لحقل العلوم السياسية فى تفسير كثير من الظواهر وبالتالى القدرة على التنبؤ بمستقبله. كما أشار إلى ما خلفته ثورة يناير وما أعقبها من تحولات على كافة المستويات من ناحية، ومن ناحية أخرى فتحت الثورة الباب أمام العديد من هؤلاء الأساتذة ليلعبوا دور ًا في الحياة السياسية وكانوا عناوين الكثير من الأزمات الإعلامية، لقد كان الواقع العملي مساحة عريضة وخصبة لاختبار تفسيرية العديد من النظريات السياسية، وقد كشف هذا الانخراط عن الهوة العميقة التي تفصل عالم النظرية عن مكونات الواقع الاجتماعي المصري بما يستدعي النظر في واقع حال العلوم السياسية ومدى قدرتها على تطوير آليات جديدة تتناسب والواقع الجديد والمتغير.

تحدث فى المحاضرة الأولى د.محمد صفار عن أزمات علم السياسة فى مصر وا ٍمكانية إعتبار اسهامات علم السياسة بمثابة مدرسة كاملة للعلوم السياسية. استهل عرضه بتناول تاريخ علم السياسة فى مصر حتى اللحظة الراهنة . فيما يتعلق بالواقع أكد أن علم السياسة لم يستطع إفادة الواقع من خلال القيام بوظائف العلم في المجال السياسى وهي التحليل والتفسير والتنبؤ والتقويم . فمنذ تسعينيات القرن المنصرم، أعلن باحثون كبار وبارزون عجزهم عن معرفة جوهر الواقع السياسي وآليات التغيير فيه، ناهيك عن اتجاهات التغيير في المستقبل. وبالتالى عجزوا عن التنبؤ بالتطورات السياسية الكبرى التى مرت بها مصر فى السنوات الماضية بعد حالة من السكون ظلت لمدة عقود . فيقول "استمر أساتذة العلوم السياسية كحالهم قبل الثورة، يلبعون أدوار ًا سياسية مختلفة، مباشرة وغير مباشرة، لكن تقديراتهم جميعها قد فشلت، وبل وسقطت رهاناتهم السياسية، ووجدناهم إما يتعلقون بأهداب سلطة مضى عهدها أو سلطة يبزغ نجمها أو تبدلون ويتلونون مع كل عصر وسلطة. "

وعن محاولات تأسيس علم السياسة تاريخياً يرى أننا شهدنا منذ أخريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ثلاث محاولات لتأسيس علم السياسة في مصر، وقد نبعت كل محاولة في لحظة تاريخية معينة حملت كل منها سمات مشتركة مع لحظتنا الراهنة. ظهرت المحاولة الأولى على يد الشيخ محمد عبده في أواخر القرن التاسع عشر، أما المحاولة الثانية،

فكانت على يد عبد الرحمن الكواكبي في بداية القرن العشرين الذي شهد تفاقم أزمة الدولة العثمانية واقترابها من النهاية، مع خنقها لأية محاولات نقدية راقية للإصلاح نم خلال الاعتقال والاضطهاد.

وكانت المحاولة الثالثة على يد المفكر الليبرالي الشهير أحمد لطفي السيد، في العقد الثاني من القرن العشرين ، وذلك بعد التحولات التاريخية التى مرت بها مصر، مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، مع وضعها تحت الحماية البريطانية (١٩١٤) وانفصالها رسميا عن الدولة العثمانية للمرة الأولى واندلاع ثورة ١٩١٩. "

أما عند تأسيس أقسام العلوم السياسية في مصر في أواخر الخمسينيات، فأنه تمت الاستعانة بالعديد من الكتابات الغربية، وكانت محتويات هذه الكتب وتقسيم موضوعات العلم فيها منبتة الصلة بالواقع الفكري- السياسي الذي أفرز تلك المحاولات المذكورة .

وعلى ضوء هذه الخلفية استعرض أهم الاتجاهات السائدة فى دراسة العلوم السياسية فى مصر بصفة عامة وفى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بصفة خاصة فى اللحظة الراهنة وهى: أولاً : الاتجاه السلوكى الوضعى الذى يفصل بين القيم والممارسة السياسية وهو الاتجاه الرئيسي الغالب والذى يتخذ من السلوك الظاهر وحدةً للتحليل تختزل الحقيقة الإنسانية إلى مجرد منبه واستجابة – كما هي حالة كلب بافلوف – ويستبعد العناصر القيمية والبنيوية من التحليل.

وثانياً :الاتجاه الاسلامى الذى يُنظر فيه إلى علم السياسة بأنه يرتبط بالمصير الإنسانى الدنيوى والآخروى، وقد أتى الاتجاه المعرفي الإسلامي كردة فعل على طغيان الاتجاه السلوكي تدريسًا وبحثًا. وينبع هذا الاتجاه من إدراك أن للسياق الحضاري والتاريخي والمجتمعي أثره في صياغة المفاهيم الكلية التي يتأسس عليها العلم.

وثالثاً:الاتجاه التأويلى ما بعد الحداثى وقد جاء متأخرًا زمنيا على هذيْن الاتجاهيْن، وأتي كرد فعل على تعثر مسيرتهما. ويحاول هذا الاتجاه فتح طريق جديد أمام علم السياسة في الحيز المعرفي المصري من خلال استلهام تقاليد النقد الحداثية وما بعد الحداثية وتوظيفها في دراسة قضايا الواقع السياسي الفكري والحركي باستخدام اقترابات تحليل الخطاب والتفكيك وجينالوجيا السلطة. وهناك بعض الباحثين الذى لم يرغبوا فى الانخراط البحثى إما فى الاتجاه السلوكى الامبريقى أو الاتجاه الاسلامى، وأعدوا عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه فى كلية الاقتصاد فى الفترة الأخيرة في هذا الاتجاه.

وشدد د. صفار على أهمية الاتجاه ما بعد الحداثى الذى يطرح تقاليد جديدة تمكننا من فهم الظاهرة السياسية بشكل جيد ووضع معايير من أجل فهمها وتفسيرها وتقييمها. كما أكد على ثلاث نقاط من أجل الوصول لمستقبل أفضل لعلم السياسة. هى أولاً : ضرورة الاستفادة من أخطاء الماضى أى الاستفادة من العيوب التى وقع فيها الباحثون فى الفترة السابقة.ثانياً : أهمية الاستفادة من التراث المصرى الشرقى والغربى وهو ما يمكن تسميته بالتراث الإنسانى فكلها تقاليد يجب البحث فيها حيث لابد أن نزيد من معارفنا وبالمصادر المختلفة للمعرفة والأفق الذى نتطلع إليه .

ثالثا: أن عالم السياسة والباحث فيها ينبغى ألا يتمتع بالحياد القيمى ولابد أيضا ألا ينخرط مع السلطة السياسية، فهو ينبغي أن يكون في مكانة أعلى وأسمى من كل الفرقاء السياسيين، فهو ليس خبير للسياسة بمعنى "Expert". فرغم ضرورة اقتراب باحث العلوم السياسية من الواقع ليجعل علاقته به علاقة مباشرة بلا حجاب من الوسائط المفاهيمية والفكرية، بل يستلهم قضاياه وتوجهه النظري ومنهجه من ذلك الواقع، إلا أنه لا يجب أن يخوض غمار العمل السياسي كأحد الفرقاء المتصارعين .

وعن وظيفة علم السياسة تحدث د. صفار عن الوظيفة العلاجية للعلم. وذلك بالتأكيد على تشبيه ليوشتراوس لوظيفة عالم السياسة بالطبيب ولداء الاستبداد بالسرطان. فوفقاً ليوشتراوس فإن علم السياسة الذى لا يستطيع تسمية الاستبداد مرضاًلا يمكن أن نُطلِق عليه مسمى علم.

وقد أشار فى النهاية د. صفار إلى أن حل أزمة العلوم السياسية فى مصر لا يمكن أن تكون فى صورة روشتة يقدمها فرد واحد ولكن من خلال جهد كثير من باحثى علم السياسة يضعون أيديهم أولاُ على المشكلات ثم يقدمون الحلول. ومن هنا فإن الدعوة إلى التجديد في علم السياسة وفتح آفاق جديدة لهذا الحقل المعرفي في المستقبل، إنما هي دعوة دائمة لا تتوقف ولا تقتصر علىجيل دون جيل، وا ِنما يشارك فيها الجميع كهم ورسالة مشتركين. ومن أجل ذلك، لا ينبغي أن تتلبس هذه الدعوة شكل التمرد الطفولي على منجزات الأجيال السابقة في الماضي القريب أو البعيد أو حتى السحيق؛ فإنما المقصد هو إعادة تدوير وتوظيف هذه الجهود واللبنات من أجل التجديد المستمر في بناء العلم وليس تحطيمه. ولا يحول هذا دون التخلص من العناصر الفكرية التي تسبب الجمود الفكري وتعرقل التغيير تحت أي زعم.

فى اليوم الثانى لورشة العمل تناولت د. أمل حمادة ارتباط السلطة بنماذج التغيير

الاجتماعى والسياسى فمن أجل فهم علاقة أساتذة العلوم السياسية بالتغيير السياسى فى مصر رأت د. أمل أنه لابد من فهم ظرف إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٦٠، فقد أنشئت الكلية فى إطار إحتياج الدولة لخريجين يعملون فى الجهاز البيروقراطى والسلك الدبلوماسى فيها. فلم تنشأ الكلية كمؤسسة فكرية مستقلة لكن كمؤسسة مرتبطة بمشروع الدولة نشأةً وتطورا فدوماً ما قام أساتذة من الكلية بدعم توجهات الدولة فكرياً مثل دعم بعض الأساتذة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى تبناها الرئيس الراحل السادات ولاحقا بعضهم دعم التوجهات السياسية والاقتصادية للرئيس مبارك.

وفيما يتعلق بوجود مدرسة مصرية للعلوم السياسية أشارت د. أمل أنه لا توجد حتى الآن مثل هذه المدرسة. ومع لحظة تاريخية فارقة كثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وجدنا أنفسنا أمام مأزق معرفى فكل النظريات والمناهج التى طرحها أستاذة علم السياسة لم تنطبق على الواقع، وأوضحت أن تلك الثورة تمثل فرصة لبناء مدرسة مصرية حقيقية للعلوم السياسية تتعامل مع الأدبيات العلمية الموجودة بمنطق الحرية وليس منطق رد الفعل، بمنطق لا يرفض كل شىء ولا ينقل كل شىء. وذلك بما يمكننا من أن نطرح تساؤلات وافتراضات مغايرة، ونتبنى مفاهيم واقترابات جديدة، ونبدع طرق مختلفة للكتابة وحينئذ فقط نستطيع بناء مدرسة مصرية للعلوم السياسية.

وأكدت د. أمل على أهمية قيامنا بمراجعات فكرية ونقد ذاتى. وأثنت على بعض المبادرات التى تدخل فى إطار التغيير الذى ننشده فى دراسة العلوم السياسية فى مصر فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، الأمر الذى تمثل فى ظهور اقترابات جديدة لدراسة الظاهرة السياسية والعناية بتحليل ظواهر سياسية ظلت خافية عن أعين الباحثين لمدة طويلة . كما أكدت على أهمية الجهد الذى يقوم به العديد من الشباب المصريين فى أبحاثهم وفى رسائلهم للماجستير والدكتوراه، وهو الأمر الذي من شأنه أن يطور علم السياسة فى مصر وذلك بعد سنوات من الركود وعدم التغيير فى مناهج واقترابات دراسة العلوم السياسية .

وفى الجلسة التالية التى دارت فى صورة حلقة نقاشية أكدت أ.د. نادية أبو غازى إن التيار الرئيسى لدراسة علم السياسة في مصر كان يتبني في الفترة الأخيرة الاتجاهات التقليدية التى تنظر إلى علم السياسة بصفته منفصلاً عن العلوم الآخرى مثل علم الاجتماع والفن على سبيل المثال وقد أشارت إلى أنه فى أحيان كثيرة هناك فواعل تلوح فى الأفق السياسى ولا يُنظر إلى أهميتها فى التأثير على الواقع السياسى بدعوى أنها ليست فواعل سياسية فى المقام الأول مع أنها تؤثر بقوة ، فعلى سبيل المثال كان يُنظر إلى موضوع الالتراس كموضوع رياضى بحت

مع أهمية دراسة تنظيم الألتراس دراسة سياسية. كما أشارت إلى أنه قد يتصور البعض عدم وجود علاقة بين الإبداع الفنى بالسياسة إلا أنه لا يوجد انفصال بين الفن والسياسة.

وقد استعرض الباحثون المشاركون فى اللقاء عدد من الموضوعات الجديدة التى تشكل محور أبحاثهم الآن، كما أكدوا على عدد من أزمات العلم فى الواقع الراهن منها تمويل الأبحاث خاصةً للشباب، وعدم إتاحة الأدبيات العلمية خاصةً فى الموضوعات الجديدة، وقلة البحوث الميدانية .

خاتمة

أتت هذه الندوة كحلقة نقاشية هدفت إلى تحليل واقع مدرسة العلوم السياسية المصرية وآفاقها المستقبلية . دارت تساؤلات الحضور حول : " هل يوجد مدرسة للعلوم السياسية فى مصر ؟ " و"هل تمر مدرسة العلوم السياسية المصرية بحالة أزمة ؟ " و"كيف يمكن معالجة أزمة العلوم السياسية فى مصر؟ " . وقد تطرق المتحدثون إلى تاريخ مدرسة العلوم السياسية المصرية وأهم الموضوعات الجديدة التى يتناولها علم السياسة الآن مع الإشارة إلى الأزمة التى تتجلى في الواقع من خلال تلاحق الأحداث بسرعة شديدة مما يؤدى إلى عجز علم السياسة المتباطىء نسبياً عن تفسير وتحليل وبالتالى التنبؤ بالظواهر السياسية الجديدة في مصر. وقد عرضت ورشة العمل عدد من التجارب والخبرات المفيدة في هذا الصدد، كما تناولت إمكانية تطوير منظورات ومناهج وأدوات تدريس العلم وأيضاً إمكانية تناول قضايا جديدة في حاجة للنقاش داخل المجتمع وبحث سبل إعادة بناء الصلة بين الأكاديميا والمجتمع.

****